

**Copropriété : charges et
prescription quinquennale - Mise
en demeure et protocole d'accord
interruptifs de prescription (C.A
Casablanca 2020)**

| Identification | | | |
|--|---|---|------------------------------|
| Ref 22208 | Juridiction Cour d'appel | Pays/Ville Maroc / Casablanca | N° de décision 850 |
| Date de décision 03/02/2020 | N° de dossier 2019/1201/9734 | Type de décision Arrêt | Chambre |
| Abstract | | | |
| Thème Copropriété, Foncier et Immobilier | Mots clés الملكية المشتركة, Prescription quinquennale, Prescription, Mise en demeure interruptive de prescription, Créances, Copropriété, Charges de copropriété, Approbation des comptes | | |
| Base légale | Source Non publiée | | |

Résumé en français

Les dispositions de l'art 43 de la loi 106.12 modifiant la loi 18.00 relative au statut de la copropriété des immeubles bâtis prévoient que les créances se prescrivent par un délai de 5 ans à compter de la date de leur approbation lors de l'assemblée générale du syndicat des copropriétaires.

Résumé en arabe

مقتضيات الفصل 43 من القانون 106.12 المعدل للقانون 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية قد نصت على أن ديون الاتحاد المترتبة في ذمة الملاك خاضعة للتقادم بمرور خمس سنوات من تاريخ إقرارها من قبل الجمع العام

Texte intégral

من حيث الموضوع: حيث حصر الطرف المستأنف أسباب الاستئناف في تمسكه بتقادم الواجبات المطالب بها و في عدم الادلاء بمحاضر الجمعوع العامة للسنوات المطالب بها وفقما هو مسطر أعلاه.

أولاً: حول السبب المتعلق بالتقادم

حقاً حيث أن مقتضيات الفصل 43 من القانون 106.12 المعدل للقانون 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية قد نصت على أن ديون الاتحاد المترتبة في ذمة الملاك خاضعة للتقادم بمرور خمس سنوات من تاريخ إقرارها من قبل الجمع العام بيد أنه بالرجوع الى وثائق الملف يتضح أن الواجبات المطالب بها عن المدة المتبقية من سنة 2008 الى غاية 2018 قد تم قطعاً بالتقادم بشأنها بمقتضى رسالة إنذار بلغت للمستأنفين بتاريخ 2013/02/22 حسب الثابت من محضر المفوض القضائي فلاح سعيد وبمقتضى إنذار ثاني بواسطة البريد المضمون توصل به المستأنف السيد مكواري رشيد بتاريخ 2017/03/10 هذا فضلاً على برتوكول الصلح المؤرخ في 2010/05/11 والذي سبق للسيد مكواري رشيد أن صادق عليه بتاريخ 2010/05/18 مما يعد إقراراً منه بالمديونية والمبالغ المطالب بها و يهدم قرينة التقادم مما يكون معه السبب على غير أساس

ثانياً: حول السبب المتعلق بعدم الادلاء بمحاضر الجموع العامة للسنوات المطالب بها.

وحيث أنه بالرجوع الى مرفقات المذكرة التعقيبية المدلى بها من قبل نائب الطرف المستأنف عليه خلال المرحلة الابتدائية بجلسة 2019/04/11 يتضح أنه تم الادلاء بصور من محاضر الجموع العامة عن السنوات المطالب بها خلافاً لما تمسك به الطرف الطاعن مما يكون معه السبب أيضاً على غير أساس وتكون محكمة البداية قد اجابت عن نفس الدفوع وركزت قضاءها على أساس سليم وعللت حكمها تعليلاً كافياً.

وحيث أنه واستناداً الى ما سبق فإن ما قضى به الحكم الابتدائي مصادف للصواب ويتعين تأييده.

وحيث يتعين تحميل الطرف المستأنف الصائر

لهذه الأسباب

فإن محكمة الاستئناف وهي تقضي علينا انتهائياً حضورياً:

في الشكل: بقبول الاستئناف.

في الموضوع: برده وبتأييد الحكم المستأنف وبتحميل المستأنفين الصائر.